

التجارة الإلكترونية وتحديات الجريمة المعلوماتية

Electronic Commerce and the Challenges of Cybercrime

Le Commerce Electronique et les Défis de la Ccybercriminalité

تاريخ القبول: 2019/05/14	تاريخ المراجعة: 2019/01/26	تاريخ استلام المقال: 2019/01/25
--------------------------	----------------------------	---------------------------------

ط د /سعدي عزوز

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة لونيبي علي البلدية 2

Azzouz115@hotmail.fr

ملخص:

لقد نتج عن ظهور تكنولوجيا المعلومات ما يعرف بالتجارة الإلكترونية التي انتشرت على مستويات مختلفة فردية منها او دولية، وأصبحت للتجارة الإلكترونية أهمية كبيرة نظرا للمزايا التي تقدمها، ولكن ترتب عن الاهتمام المتزايدة في التحول الى التجارة الإلكترونية مشاكل قانونية تحد من انتشارها على نطاقات واسعة منها ما يسمى بالجريمة المعلوماتية، وعلى اثر ذلك فقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مدى تأثير الجريمة المعلوماتية من انتشار وتوسع التجارة الإلكترونية وذلك ببيان أساليب وكيفيات التأثير على هذه الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: التجارة الإلكترونية_ الجريمة المعلوماتية_ الدفع الإلكتروني.

Abstract:

The emergence of information technology has led to e-commerce, which has spread to different levels, individual or international, and e-commerce has become very important given the benefits it offers, however, because of the growing interest in the transition to e-commerce, legal issues limit their spread over wide ranges, including what is known as cybercrime, so this study aims to shed light on the impact of cybercrime on the spread and expansion of electronic commerce, indicating ways and means of influencing it.

Key words: E-commerce, cybercrime, e-payment.

Résumé:

L'émergence de la technologie de l'information a entraîné le commerce électronique, qui s'est étendu à différents niveaux, individuels ou internationaux, et Le commerce électronique est devenu très important compte tenu des avantages qu'il offre, Cependant, en raison de l'intérêt croissant pour la transition vers le commerce électronique, les problèmes juridiques limitent leur propagation sur de larges plages, y compris ce que l'on appelle la cybercriminalité, Par conséquent, cette étude vise à faire la lumière sur l'impact de la cybercriminalité sur la diffusion et l'expansion du commerce électronique en indiquant les moyens et les moyens d'influencer cette dernière.

Mots clés: le commerce électronique, la cybercriminalité, le paiement électronique .

مقدمة:

لا يخفى على احد منا ان العالم شهد خلال النصف الثاني من القرن العشرين تطورات علمية هائلة القت بظلالها على شتي ميادين حياة الإنسانية، اذ أدى ظهور الكمبيوتر وانتشاره الى احداث ثورة حقيقية في نقل المعلومات لاسيما بعد ظهور الشبكة العنكبوتية، ولهذا ساد اعتقاد وتصور لدى البعض باننا على اعتاب حضارة جديدة تكون الغلبة فيها لمجتمع المعلومات بديلا عن المجتمع الصناعي الذي مرت به البلدان المتقدمة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، واذا كان المجتمع الصناعي يهتم أساسا بالمادة والطاقة من صورة لأخرى، فان مجتمع المعلومات يهتم بنقل البيانات او المعطيات من شكل لأخر وذلك بمعالجتها بواسطة الحاسبات الآلية في بيئة رقمية وغير ملموسة.

ان تسارع وتيرة التطورات التكنولوجية فرضت تغيرات جوهرية على المفاهيم التقليدية التي كانت سائدة منذ عصور زمنية سحيقة، اذ تعتبر هذه التطورات نقلة نوعية أدت الى احداث اشكال جديدة من المعاملات، ابرزها ظهور ما اطلق عليه بمصطلح التجارة الالكترونية، وهذا المفهوم الحديث اثر على مختلف التشريعات الحديثة، سواء كان هذا التأثير على القوانين الداخلية او الأجنبية، وعلى اثر ذلك ظهرت المعاملات الالكترونية في القانون الخاص كبديل للمعاملات الكلاسيكية التقليدية، اذ لم يعد من الصعب اليوم على أي شخص القيام بشراء حاجياته اليومية الضرورية من أي قطر من اقطار المعمورة وخلال مدة زمنية قياسية. وبالرغم من المزايا الجمة التي توفرها التجارة الالكترونية اذ قدمت خدمات جلييلة للبشرية، الا انها افرزت تحديات جديدة تحد من انتشارها على نطاقات واسعة لدى مختلف اقطار المعمورة، وهذه التحديات تتمثل في ما يعرف بالجريمة المعلوماتية التي تطورت مع تطور التكنولوجيا بدورها كنمط جديد من الجرائم الاقتصادية والمالية التي اصبحت تهدد نمو

التجارة الالكترونية والمتعاملين بها خاصة في ظل الطبيعة الخاصة التي تمتاز بها هذا النوع من الجريمة، لهذا تظهر أهمية هذه الورقة البحثية في تبيان الطبيعة الخاصة للجريمة المعلوماتية واثارها على نمو التجارة الالكترونية لهذا وللمعالجة الموضوع ارتأينا طرح الإشكالية التالية: ما هو تأثير الجريمة المعلوماتية على انتشار وتوسع التجارة الالكترونية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنقوم بتقسيم بحثنا هذا الى محورين رئيسين بحيث سنتطرق في الأول الى ماهية التجارة الالكترونية، بينما نخصص المحور الثاني لتبيان ماهية الجريمة المعلوماتية وتأثيرها على نمو التجارة الالكترونية.

المحور الأول: ماهية التجارة الالكترونية

لقد فرضت التجارة الالكترونية نفسها في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين مما نتج عنه تغيير في المفاهيم السائدة في المعاملات المدنية والتجارية على حد سواء، لهذا وللإحاطة ببعض جوانب التجارة الالكترونية نستطرق في هذا المحور الى محاولة لإعطاء تعريف للتجارة الالكترونية وأهميتها وصورها كما يلي:

الفقرة الأولى: تعريف التجارة الالكترونية

التجارة الالكترونية تعبير يشمل على مقطعين أحدهما هو " التجارة " والتي تشير عادة الى نشاط اقتصادي يتم من خلال تداول السلع والخدمات بين الحكومات والمؤسسات والافراد وتحكمه عدة قواعد وأنظمة معترف بها دولياً¹، اما المقطع الثاني وهو الالكترونية وهذا المقطع يشير الى وصف لمجال أداء التجارة، ويقصد به أداء النشاط التجاري باستخدام الوسائط الالكترونية مثل الانترنت².

لكن تعريف التجارة الالكترونية كمصطلح مركب يشمل المقطعين كان بين اخذ ورد بين مختلف الآراء الفقهية والقانونية لهذا سنتطرق الى بعض هذه التعريفات كما يأتي.

أولاً: التعريف الفقهي للتجارة الالكترونية

ان الأوساط الفقهية بدورها لم تقف مكتوفة الايدي تجاه الثورة التكنولوجية التي ساهمت في ظهور التجارة الالكترونية، بل فضل كل فقيه ان يترك بصمته الشخصية في مسألة تعريف التجارة الالكترونية، لهذا تعددت وتنوعت التعريفات منها من عرفها على انها: قيام المتعاملين باستخدام أجهزة الكمبيوتر وشبكة الانترنت وابرار الصفقات والتسويق والاتفاق على المشروعات بحيث يصبح جهاز الكمبيوتر الآلي نافذة مفتوحة لإتمام المعاملات التجارية عبر العالم بسرعة فائقة، اذ ينتج هذا الأسلوب في التعامل إمكانية وصول المتعاملين الى جميع أسواق العالم في وقت واحد وبأقل النفقات وبممكنهم تخطى حاجزي الزمان والمكان³. اما جانب اخر من الفقه فقد عرف التجارة الالكترونية على انها عرض للمشروعات والخدمات على موقع للانترنت بغرض الحصول على طلبات العملاء، وعليه ووفقاً لهذا المنظور

تعتبر التجارة الإلكترونية صورة جديدة من صور الإعلان والدعاية، وشكل جديد لطلب المنتج او الخدمة بطريقة الكترونية⁴.

غير ان جانب اخر من الفقه اعتبرها عبارة عن تنفيذ لكل ما يتصل بعمليات شراء وبيع السلع والخدمات والمعلومات وتسوية المدفوعات عبر شبكة الانترنت⁵.

ثانيا: التعريف القانوني للتجارة الإلكترونية

نظرا للأهمية القصوى لموضوع التجارة الإلكترونية على المستويات الوطنية والدولية فلقد بادرت بعض الدول العربية منها والأجنبية الى اصدار تشريعات تهدف أساسا الى تنظيم جل النقاط المتعلقة بهذه الأخيرة، ولهذا سنتطرق الى بعض هذه التشريعات كما يلي:

1/ التجارة الإلكترونية في التشريع الفرنسي:

لقد عرف التقرير المقدم من طرف مجموعة العمل المشتركة برئاسة السيد "لورنتز" في سنة 1998 لوزير الاقتصاد الفرنسي التجارة الإلكترونية بانها: "مجموعة المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية بين المشروعات والإدارة"⁶.

ولكن ما يلاحظ على هذا التعريف توسيعه لمضمون التجارة الإلكترونية بحيث يعتبر ان المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية تساهم في ابرام المعاملات التجارية عن طريق أنظمة الدفع الإلكترونية.

هذا وقد تمت صياغة نوعين من العقود في فرنسا بحيث يتعلق الأول بالعقود النموذجية للتجارة الإلكترونية بين التجار والمستهلكين، اما النوع الثاني فيتعلق بالعقود الخاصة بالمراكز التجارية الافتراضية.

ولقد أصدر المشرع الفرنسي القانون رقم 2000/230 ولكن تدخل بموجب المرسوم رقم 2001/741 لتنظيم شامل للتعاقد الإلكتروني في ضوء التوجيه الأوروبي رقم 97/07 المتعلق بحماية المستهلك عن بعد، وكذا القانون رقم 2001/1062 المتعلق بالسلامة اليومية وعليه فيلاحظ ان التشريعات الفرنسية تكاد تكتمل أكثر دون غيرها فيما يتعلق بالتنظيم التشريعي للتجارة الإلكترونية⁷.

2/ التجارة الإلكترونية في التشريع التونسي:

ان الدولة التونسية تعتبر اول دولة عربية قامت بإصدار قانون خاص بالتجارة الإلكترونية وهو تحديدا القانون رقم 85 لسنة 2000، ووفقا لهذا القانون اخضع المشرع التونسي العقود الإلكترونية لنظام العقود الكتابية من حيث التعبير عن الإرادة وأثرها القانوني وصحتها وقابليتها للتنفيذ فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون.

ولقد عرف المشرع التونسي التجارة الإلكترونية بانها: "تلك العمليات التجارية التي تتم عبر المبادلات الإلكترونية"⁸.

3/ التجارة الإلكترونية في التشريع الجزائري:

ان المشرع الجزائري عكس بعض التشريعات الأجنبية بصفة عامة، وبعض التشريعات العربية بصفة خاصة والتي حققت نقلة نوعية في اصدار قوانين خاصة بالتجارة الإلكترونية فان المشرع الجزائري لم يولى أولوية واهمية لإصدار قانون خاص بالتجارة الإلكترونية بصفة مبكرة مثلما فعلت اغلب التشريعات العربية منها والمقارنة رغم أهميتها الكبيرة في اوقاتنا الحالية فبعد الأصوات العديدة من طرف رجال القانون والاقتصاد المنادية بضرورة تنظيم قانوني لهذه الأخيرة، قام المشرع الجزائري تحديدا في سنة 2018 بإصدار قانون التجارة الإلكترونية الجزائري اين قام بتنظيم بعض المسائل المتعلقة بهذه الأخيرة رغم ان هذا القانون يسوده الكثير من الغموض والتساؤلات، وبموجب هذا الأخير اعطى المشرع الجزائري تعريفا للتجارة الإلكترونية وفقا لنص المادة 6 منه بنصه على ان التجارة الإلكترونية: "هي تلك النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الكتروني بإقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك الكتروني عن طريق الاتصالات الإلكترونية"⁹.

الفقرة الثانية: أهمية التجارة الإلكترونية

ان للتجارة الإلكترونية أهمية كبيرة في اوقاتنا المعاصرة وذلك من خلال المميزات التي توفرها في خفض التكاليف، وكذا توفير الوقت والجهد وتوسيع الأسواق، وكذا التدفق الكبير للمعلومات ولهذا برزت عدة فوائد بينت أهمية وضرورة التحول نحو التجارة الإلكترونية كما سنبينها:

أولا: توفير الجهد والوقت

ان الأسواق الإلكترونية تفتح أبوابها على مدار الساعة ولا يحتاج المستهلكين للسفر والانتظار في طابورات كبيرة لشراء سلع معينة، كما ليس عليهم نقل هذه المنتوجات الى بيوتهم بصفة شخصية، وعليه فلا تتطلب عملية الشراء الى أكثر من نقرة على السلعة المراد شراؤها وإدخال بعض المعلومات عن البطاقة الائتمانية، بالإضافة الى إمكانية الدفع عبر أنظمة دفع أكثر ملائمة لهذه التجارة والمتمثلة في النقود الإلكترونية¹⁰.

ثانيا: حرية الاختيار

لقد وفرت التجارة الإلكترونية فرص رائعة لزيارة مختلف أنواع المحلات على الشبكة العنكبوتية، وبالإضافة الى ذلك فهي تزود الزبائن بالمعلومات الكاملة والواقية عن المنتوجات المعروضة دون أي ضغوطات من الباعة.

ثالثا: خفض التكاليف

يوجد على الانترنت العديد من الشركات والمتاجر التي تباع السلع والخدمات بأسعار قليلة اذا تم مقارنتها بالمتاجر التقليدية، لذلك فان التسويق الالكتروني يوفر الكثير من التكاليف التي يتم انفاقها في الأسواق العادية مما يصب أساسا في مصلحة المستهلك.

رابعاً: توفير خدمات نوعية

توفر الشبكة العنكبوتية إمكانية إجراء اتصالات تفاعلية¹¹ مباشرة بين الشركات الناشطة على مستوى الأسواق الالكترونية وزبائنها ومن ميزات هذه الخدمة الاستجابة الفورية والسريعة عن أسئلة الزبائن مما يوفر خدمات متميزة تؤدي الى الحفاظ على عملاء هذه الاخيرة.

خامساً: إحلال المستندات الالكترونية محل المستندات الورقية

ان اختراع الورق كان من أعظم الاختراعات البشرية اذ قام الورق بأدوار رئيسية جد مهمة في تطور البشرية وارتقاءها، ولقد تم استعمال الورق في شتى ميادين الحياة اليومية للإنسانية منها الحياة التجارية، فالأوراق هي التي تحمل المعلومات والتعليمات وتستخدم في التصديق والتوثيق، فالورق له من الخصائص ما لا يعد ولا يحصى، فهو رخيص الثمن وسهل الاستخدام، ولكن يعاب عليه انه يحتاج لحيز مكاني كبير للحفظ والتخزين، كما وان استخدام كميات كبيرة من الورق في التجارة يؤدي حتما الى زيادة تكاليف النقل والتداول.

وعليه وبظهور التجارة الالكترونية يتم التوجه الى خلق مجتمع المعاملات اللاورقية، وهذا بإحلال الدعائم الالكترونية الرقمية محل الدعائم الورقية التقليدية والاستغناء عن المستندات الورقية والاعتماد على المستندات الالكترونية من اجل التغلب على سلبيات المستند الورقي المتمثلة في بطيء حركة انتقاله وكذا تأخر إجراءات الجمارك مما يعرض السلع للفساد والتلف، وشغل المستند الورقي لحيز كبير للحفظ.

وبالتحول الى التجارة الالكترونية ستميز المعاملات الالكترونية بعدم وجود وظهور الدعائم الورقية، اذ ان كافة الإجراءات والمراسلات ستتم بطريقة الكترونية بين الأطراف المتعاقدة، وهو ما يتفق أساسا من ظهور التجارة الالكترونية¹².

الفقرة الثالثة: اشكال التجارة الالكترونية

تتعدد وتنوع اشكال التجارة الالكترونية ويمكن لنا حصرها في الحالات التالية.

أولاً: تجارة الكترونية بين الشركات والزبائن B2C:

بظهور الشبكة الدولية للمعلومات أصبح للمستهلك إمكانية التسوق عبر الانترنت وذلك بالإبحار في مختلف المتاجر والأسواق الافتراضية الموجودة على الشبكة العنكبوتية، بحيث يتم التبادل التجاري بين الشركات وزبائنها بصفة الكترونية، اذ يقوم المستهلك بشراء السلع المتاحة ودفع قيمتها اما عن طريق بطاقات الدفع الالكترونية باستعمال وسيط يتمثل في البنوك

الإلكترونية، أو يقوم المستهلك بدفع قيمة المشتريات باستخدام النقود التقليدية عند استلامه للسلعة.

ثانياً: تجارة الإلكترونية بين قطاعات الأعمال B2B :

يتم هذا النوع من التجارة الإلكترونية بين مؤسسات الأعمال بعضها البعض، وفيها تقوم وحدة الأعمال على سبيل المثال باستخدام شبكة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتقديم طلبات الشراء إلى موردها وتسليم الفواتير وتقوم كذلك بعملية الدفع، ويعتبر هذا النوع من التجارة الإلكترونية من أكثر الأنواع شيوعاً في الوقت الحالي سواء داخل الدولة الواحدة، أو بين الدول بعضها بعضاً وذلك باستخدام تبادل البيانات إلكترونياً¹³.

ثالثاً: تجارة الإلكترونية بين مستهلك ومستهلك اخر C2C :

لقد لقي هذا النمط من التجارة الإلكترونية انتشاراً وتوسعاً مع شيوع استخدام الشبكة العنكبوتية وتطور التقنيات الحديثة، ومثال ذلك المعاملات التي تتم من خلال المتاجر الإلكترونية أين يقوم المستهلك بتقديم بضائعه وعرضها ليقوم مستهلك آخر بالمزايدة عليها وأذا تم الاتفاق على جميع جوانب الصفقة تم عقدها، ولقد ظهرت عدة مواقع إلكترونية جزائرية لمثل هذا النوع من التجارة.

رابعاً: تجارة الإلكترونية بين قطاعات الأعمال والحكومة B2G :

يعبر هذا الشكل من التجارة الإلكترونية في التبادل ما بين الشركات والحكومة ومثال ذلك: تحويل أو تسليم تقارير عن نشاط الشركة إلى إدارة الضرائب، وهذا الصنف قل ما يعمل به رغم ما يوفره من مزايا وخدمات للميادين التجارية، إلا أنه أخذ بعين الاعتبار مؤخراً وبدا العمل به في الدول الأنجلوساكسونية.

خامساً: تجارة الإلكترونية بين المستهلك والحكومة C2G :

يعتمد هذا النمط بشكل أساسي على تقديم الخدمة للمواطنين من قبل الحكومة ومن أهم هذه الخدمات إصدار التراخيص وتبادل المعلومات وتوفير خدمات التعليم عن بعد، ولكن يصعب اعتبار هذا النمط شكلاً من أشكال التجارة الإلكترونية لأن العلاقة بين الحكومة والمواطن في العامل الإلكتروني لا تندرج ضمن العمل التجاري الذي قوامه الربحية وإنما يتخذ شكل خدمة عمومية.

المحور الثاني: تأثير الجريمة الإلكترونية على انتشار التجارة الإلكترونية

إن مختلف التطورات التكنولوجية المتلاحقة التي أدت إلى ظهور التجارة الإلكترونية لم تؤدي فقط إلى فرض الجوانب الإيجابية للتجارة الإلكترونية لوحدها، وإنما ظهرت بصفة متزامنة جوانب سلبية لتكنولوجيا المعلومات وذلك ببروز أساليب إجرامية حديثة تتوافق مع الطبيعة الإلكترونية للتجارة الإلكترونية التي كثيراً ما تهدد نموها وانتشارها والتي يطلق عليها

بمصطلح الجريمة المعلوماتية، لهذا سنقوم بالتطرق الى تعريف الجريمة المعلوماتية وبيان كيفية تأثيرها على انتشار التجارة الالكترونية كما يلي:

الفقرة الاولى: تعريف الجريمة الالكترونية وخصائصها

أولاً: تعريف الجريمة المعلوماتية

لم يتفق الفقه على ايراد تسمية موحدة للجريمة الالكترونية، فهناك من يطلق عليها تسمية الجريمة المعلوماتية، وهناك من يطلق عليها تسمية الجريمة الالكترونية، وهناك بعض اخر أطلق عليها تسمية جرائم إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بينما فضل آخرون على تسميتها بجرائم الكمبيوتر والانترنت¹⁴، وكما ظهرت اختلافات في تسميتها برزت أيضاً اختلافات في وضع تعريف لهذه الجريمة الحديثة بين مختلف الأوساط الفقهية.

وعليه وقبل التطرق الى تعريف الجريمة الالكترونية، تجدر الإشارة ها هنا ان مصطلح الجريمة الالكترونية مصطلح مركب يتكون من مقطعين أحدهما الجريمة والأخر هو الالكترونية. فالجريمة بصفة عامة هي فعل غير مشروع صادر من إرادة آئمة يقرر لها القانون عقوبة او تدابير احترازية¹⁵، اما مصطلح الالكترونية فيستخدم في وصف فكرة جزء من الحاسوب او المعلومات.

وبعد ان تطرقنا الى تعريف الالفاظ المكونة للجريمة الالكترونية بصفة مستقلة، سنقوم بالتطرق الى التعريفات الواردة في شأن الجريمة الالكترونية كمصطلح ذي تركيب اضافي كما يلي.

ان مسألة وضع تعريف للجريمة المعلوماتية كانت ولا تزال موضع اخذ ورد بين مختلف الأوساط الفقهية، لهذا لا نجد تعريف محدد للجريمة المعلوماتية نتيجة ظهور عدة اجتهادات فقهية متشعبة في هذا المجال، وعلى إثر ذلك فقد رصد الفقهاء والدارسون لها عددا ليس بالقليل من التعريفات، وقد تناثرت هذه الأخيرة ما بين تعريفات مضيقية واخرى موسعة لمفهوم الجريمة الالكترونية وسنحاول ذكر بعضها بصفة مختصرة كما يلي:

أ/: التعريفات المضيقية للجريمة الالكترونية

لقد ذهب بعض الفقهاء الى إعطاء تعريفات مضيقية للجريمة الالكترونية لهذا فقد عرفها البعض على انها: " كل فعل غير مشروع يكون العلم بتكنولوجيا الحاسبات الآلية بقدر كبير لازماً لارتكابها من ناحية ملاحقتها وتحقيقها من ناحية أخرى"¹⁶.

ووفقا لمضمون هذا التعريف يجب ان تتوفر معرفة كبيرة بتقنيات الحاسوب ليس فقط في ارتكاب الجريمة الالكترونية، بل كذلك ملاحقتها والتحقق فيها.

بينما فضل اخرون على تعريفها بانها: "نشاط غير مشروع موجه لنسخ او الوصول الى المعلومات المخزنة داخل الحاسوب او تغييرها او حذفها"¹⁷.

ب/: التعريفات الموسعة للجريمة الالكترونية

لقد ظهر على نقيض الاتجاه الأول المضيق في تعريف الجريمة الالكترونية فريق اخر يتوسع في إعطاء تعريف لهذه الأخيرة لهذا فقد عرفها البعض على انها: "كل سلوك سلمي او إيجابي تم بموجبه الاعتداء على البرامج او المعلومات للاستفادة منها باي صورة كانت"¹⁸.

وفي تقرير الجرائم المتعلقة بالحاسوب اقر المجلس الأوروبي بقيام الجريمة في كل حالة يتم فيها: "تغيير معطيات او بيانات او برامج او محوها او كتابتها او أي تدخل اخر في مجال انجاز البيانات او معالجتها، وتبعاً لذلك تسببت في ضرر اقتصادي او فقد حيازة ملكية شخص اخر او بقصد الحصول على كسب اقتصادي غير مشروع له او لشخص اخر"¹⁹.

اما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد عرفت الجريمة المعلوماتية على انها: "كل فعل او امتناع من شأنه الاعتداء على الأموال المادية والمعنوية يكون ناتجا بطريقة مباشرة او غير مباشرة عن تدخل تقنية المعلومات"²⁰.

ويعد هذا التعريف الاجدر بالتأييد لكونه من أكثر التعريفات شمولية من غيره من التعريفات التي سبق لنا عرضها، وهذا لمراعاته للاعتبارات التالية:

_ ان هذا التعريف يتلاءم مع فكرة عالمية المعلومات والاتصالات، اذ انه تعريف مقبول ومفهوم على المستوى العالمي.

_ مراعاة هذا التعريف للتطورات المتلاحقة لتكنولوجيا الحاسبات الالية بصفة خاصة، بحيث لا يقتصر هذا التعريف على التكنولوجيات الراهنة فقط بل يسمح باستيعاب كل وسيلة تكنولوجية تسمح بارتكاب جرائم معلوماتية يتم ابتكارها في الفترات المستقبلية.

ثانيا: خصائص ومميزات الجريمة الالكترونية

تتميز الجريمة المعلوماتية بطبيعة خاصة تميزها عن غيرها من الجرائم التقليدية، وذلك نتيجة ارتباطها أساسا بتقنية المعلومات والحاسوب من جهة، ومع ما يتمتع به هذا الأخير من تقنية عالية وما قد صاحب من ظهور الشبكة العنكبوتية في إضفاء ميزة جديدة على هذا النوع من الجرائم الا وهي تمتعها بالطبيعة العالمية التي لا تعترف بالحدود الجغرافية والسياسية لمختلف دول المعمورة من جهة أخرى، لهذا يمكننا حصر خصائص الجريمة المعلوماتية في العناصر الآتية:

أ/ الكمبيوتر هو أداة ارتكاب الجريمة المعلوماتية

ان كافة الجرائم الالكترونية يكون الكمبيوتر هو الأداة الأساسية لارتكابها، فلا يمكن تسمية هذه الجريمة او وصفها بجريمة معلوماتية دون استخدام للحاسوب، لأنه هو وسيلة الاجرام في هذا الصنف وبالتالي وسيلة لتنفيذها أي كان نوعها²¹.

ب/ الجريمة المعلوماتية ترتكب عبر الشبكة العنكبوتية

تعد الشبكة العنكبوتية في معظم الجرائم المعلوماتية²² حلقة الوصل بين كافة الأهداف المحتملة لتلك الجرائم كالبنوك والشركات الصناعية وغيرها من الأهداف التي غالبا ما تكون الضحية في هذا النوع من الجرائم، وهو ما دفع معظم تلك الأهداف لتلجأ الى استعمال نظم امنية في محاولة منها لحماية نفسها من هذه الأخيرة او على الأقل للتقليل من خسائرها عند وقوعها ضحية لها.

ج/ صعوبة اكتشاف الجريمة المعلوماتية

ان الجريمة الناشئة عن استخدام الشبكة العنكبوتية تتسم بالخفية والتستر في اغلبها، لان الضحية قد لا يلاحظها رغم وقوعها اثناء تواجده في نفس الوقت على الشبكة لان الجاني قد يكون متمتعا بقدرات فنية هائلة تمكنه من إخفاء اثار الجريمة بدقة.

كما ان وسيلة تنفيذ هذه الجريمة تتمتع بالطابع التقني الذي يضفي عليها الكثير من التعقيد فضلا عن عزوف المجني عليهم في التبليغ عنها في حالة اكتشافها مخافة الكشف عن معلومات سرية بالتشهير او الاعتداء على حرمة حياته الخاصة من جهة، وكذا قدرة الجنات في تدمير المعلومات التي يمكن استخدامها كأدلة للإثبات في مدة قد تصل الى ثانية واحدة²³ من جهة مقابلة.

د/ صعوبة اثبات الجريمة المعلوماتية

ان الجريمة المعلوماتية ترتكب في بيئة غير تقليدية حيث تقع خارج اطار الواقع المادي الملموس لتقوم أركانها في بيئة افتراضية مما يجعل الأمور تزداد تعقيدا لدى السلطات الأمنية وأجهزة التحقيق والملاحقة²⁴، ونظرا لما تتطلبه هذه الأخيرة من تقنية لارتكابها فهي تتطلب نفس التقنية في اكتشافها والبحث عنها اذ تستلزم أسلوب خاص في التحقيق والتعامل الامر الذي لم يتحقق في الجهات الأمنية والقضائية عندنا لنقص الخبرة الفنية في هذا المجال من جهة، كما ان القوانين التقليدية المتعلقة بالإثبات لم تعد قادرة في مواكبة السرعة الهائلة للتطورات التكنولوجية اذ باتت هذه الأخيرة عاجزة عن مجابهتها مما شكل عائقا امام اثبات الجريمة المعلوماتية.

الفقرة الثانية: كيفية تأثير الجريمة الالكترونية على انتشار التجارة الالكترونية

لقد أدى إزالة صفة الدعامة المادية لمعاملات التجارة الإلكترونية من تحول البيانات الخاصة بها من بيانات مادية الى بيانات رقمية تتم في بيئة افتراضية لا اعتبار فيها للحدود الجغرافية لدول المعمورة، اذ تعتبر هذه البيئة المفتوحة المجال الخصب التي تثير شهية مرتكبي الجرائم المعلوماتية الذين يسعون فيها الى تحقيق أرباح جد خيالية من عمليات احتيالية على البيانات المالية للمتعاملين في حقل التجارة الإلكترونية، لان في هذه البيئة المزدحمة تضعف قبضة الامن في التحكم والمراقبة.

ولما كانت مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية تتم في بيئة افتراضية فإنها قد تتعرض الى خطر اختراقها او الوصول الي جميع البيانات المتعلقة بموضوع الصفقة وكذا مختلف البيانات المالية الخاصة بالأطراف المتعاقدة بالتقاطها بطريقة غير مشروعة من طرف القراصنة، وذلك بالدخول الى أنظمة معلوماتية خاصة بالتجارة الإلكترونية، او الاعتداء غير المشروع على أنظمة الدفع الإلكترونية التي يتم بها تسوية معاملات التجارة الإلكترونية.

أولاً: الاعتداء على نظام مواقع التجارة الإلكترونية

تعد جرائم الاعتداء على مواقع التجارة الإلكترونية من أخطر الجرائم المعلوماتية ذلك ان اغلب هذه الجرائم لا يمكن ارتكابها الا بعد الولوج الى النظام المتعلق بها، وتقع جرائم الاعتداء على مواقع التجارة الإلكترونية بصور عديدة نذكر منها ما يلي:

1/ جرائم الاعتداء على مواقع التجارة الإلكترونية

تتمثل هذه الجرائم أساساً في: الدخول والبقاء غير المشروعين في نظام مواقع التجارة الإلكترونية، وكذا الاعتداء على سير وسلامة المواقع بالتعطيل والتدمير.

أ/ الدخول والبقاء غير المشروعين في مواقع التجارة الإلكترونية

لم تحدد معظم التشريعات المقارنة المقصود من الدخول غير المشروع الى نظام معلوماتي، غير انه يمكن تعريفه على انه الدخول الى المعطيات الخاصة المخزنة داخل نظام الحاسوب ودون رضا المسؤول عن هذا النظام.

اما فيما يخص البقاء غير المشروع فيقصد به التواجد داخل نظام مواقع للتجارة الإلكترونية ضد إرادة من له حق السيطرة على هذا النظام، وقد يتحقق فعل البقاء المعاقب عليه مستقلاً عن فعل الدخول إذا تحقق الدخول الى نظام مواقع التجارة الإلكترونية بفعل الصدفة او عن طريق الخطأ، لكن المتدخل لم يقوم بالانسحاب في هذا النظام في حالة توفر الركن المعنوي²⁵.

ب/ الاعتداء على سلامة مواقع التجارة الإلكترونية

يمكن الاعتداء على سلامة مواقع التجارة بكل فعل من شأنه ان يؤدي الى توقيف تشغيل نظام المعالجة، وذلك بإحداث عطب او خلل بالنظام يجعله لا يقوم بمهامه بصورته الطبيعية المعتادة.

كما يمكن ان يكون الاعتداء على سلامة مواقع التجارة الالكترونية بالحد من سرعة الموقع المطلوبة وجعله بطيئا، ولا يشترط ان ينصب توقف تشغيل أنظمة مواقع التجارة الالكترونية منصبا على كافة عناصر النظام جملة واحدة، وانما يكفي ان يكون منصبا على أحد العناصر المادية او المعنوية²⁶ المكونة لهذا النظام.

فيكون تعطيل العناصر المادية إذا وقعت الأجهزة المادية للنظام للتخريب او قطع شبكات الاتصال، اما تعطيل العناصر المعنوية فيكون بالاعتداء على أحد الكيانات المعنوية مثل البرامج والمعطيات وذلك نتيجة زرع لفيروسات تدميرية يمكن ان تصيب مواقع التجارة الالكترونية بالشلل.

2/ جرائم الاعتداء على بيانات مواقع التجارة الالكترونية

تتحقق هذه الجرائم اما بإدخال بيانات جديدة، او تعديلها، او محو وإزالة بيانات كانت موجودة.

أ/ ادخال بيانات جديدة في مواقع التجارة الالكترونية

يقصد بالإدخال إضافة معطيات جديدة سواء كانت المواقع خالية، او كان بها معطيات سابقة، اذ يتم ادخال هذه المعطيات بقصد التشويش على صحة المعطيات القائمة، وذلك بإدخال برامج خبيثة تضيف معلومات جديدة كفيروسات معلوماتية.

ب/ تعديل بيانات مواقع التجارة الالكترونية

يقصد بفعل التعديل تغيير معطيات كانت موجودة داخل النظام واستبدالها بمعطيات اخرى.

ج/ محو وإزالة بيانات كانت موجودة

يقصد بالمحو إزالة كل معطيات مواقع للتجارة الالكترونية كانت قائمة، او جزء منها سواء ما تعلق مثلا بعرض السلع والخدمات وكذا بيان أسعارها وذلك باستعمال برامج مدمرة مثل القنابل المعلوماتية.

ثانيا: الاعتداء على أنظمة الدفع الالكترونية

تعتبر وسائل الدفع الالكترونية من أحدث مفرزات التطورات التكنولوجية التي تم استحداثها أساسا للوفاء بمختلف المعاملات الناشئة عن التجارة الالكترونية التي تتلاءم أساسا مع الطبيعة الالكترونية للتجارة الالكترونية، غير ان وسائل الدفع الالكترونية كألية

للفاء بالتزامات التجارة الالكترونية لم تسلم بدورها من تبعات الجريمة المعلوماتية اذ توجد عدة طرق وأساليب تمكن القراصنة من الاعتداء عليها وذلك بالحصول على بيانات وأرقام بطاقات الدفع الالكترونية ليتم استعمالها بطرق غير مشروعة وظهرت عدة أساليب لقراصنة وسائل الدفع الالكترونية خاصة بطاقات الائتمان منها:

أ/ أسلوب الاستدراج والصيد: اخذت هذه التسمية من كلمة fishing الإنجليزية والتي يعني بها صيد السمك، ويعتبر هذا الأسلوب من أحدث الأساليب المستخدمة في جرائم الهاكرز عالميا، اذ يقوم هذا الأسلوب على نسخ موقع من مصدر موثوق به كمصرف او بنك، ثم يقوم الهاكرز بإرسال وصلة الى موقع الكتروني اخر مخادع يطلبون يطلبون فيه بعض المعلومات المهمة كاسم ورقم الحساب المصرفي والرقم السري واسم المستخدم وكلمة المرور من المستهلك ليقوم المستهلك بالرد بتقديم كامل التفاصيل الخاصة ببطاقته البنكية ليتم بعد ذلك استخدامها من قبل القراصنة²⁷ في فتح حسابات مصرفية او شراء أشياء بأسعار غالية.

ب/ أسلوب الخداع: يقوم هذا الأسلوب على انشاء مواقع وهمية²⁸ على شبكة الانترنت على غرار مواقع كبرى الشركات والمؤسسات التجارية الاصلية التي توجد على شبكة الانترنت اذ تظهر هذه المواقع الوهمية كأنها المواقع الاصلية، ويكمن الخطر في هذا الأسلوب ان الموقع الوهمي يتمكن من استقبال جميع المعاملات المالية والبنكية والتجارية مما يعني الحصول على المعلومات الخاصة بالبطاقات البنكية.

ج/ أسلوب تفجير المواقع: عادة يستهدف هذا الأسلوب الحواسيب المركزية للبنوك والمؤسسات المالية والمطاعم والفنادق وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من ارقام البطاقات الائتمانية بعد تفجير السعة التخزينية للكمبيوتر الخاص بهذه الأخيرة²⁹.

د/ أسلوب تخليق ارقام البطاقات الائتمانية: يعتمد هذا الأسلوب على اجراء معادلات رياضية واحصائية بهدف تحصيل وتخليق ارقام بطاقات ائتمانية مملوكة للغير³⁰، وبمجرد الحصول عليها تتم الاستخدامات غير المشروعات في الشبكة العنكبوتية.

خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة يمكننا القول بان الجريمة المعلوماتية تعد بمثابة الشكل الحديث للجرائم المالية والاقتصادية التي ظهرت وتعددت أساليب ارتكابها مع ظهور وتطور التجارة الالكترونية التي افرزتها تطور وتقدم التكنولوجيات الحديثة التي تختلف عن الجرائم التقليدية في صعوبة تحديد مرتكبها وكذا صعوبة تحديد دليلها المادي وعدم ارتباطها بالحدود الجغرافية لدول المعمورة مما يشكل تحديا كبيرا في انتشار وتوسع التجارة الالكترونية على نطاقات واسعة. ولهذا لا بد من التشريعات القانونية ان تتكيف مع المستجدات الحديثة ذلك ان النصوص القانونية التقليدية غير صالحة ومناسبة لمواجهة هذا النوع من الجرائم لذلك

لابد من صياغة نصوص قانونية رادعة لهذه الجريمة وكذا ضرورة وجود تنسيق وتعاون دولي من اجل توفير حماية للمتعاملين في حقل التجارة الالكترونية مما سيؤدي الى انتشارها وتوسعها نظرا للمزايا التي تقدمها.

الهوامش والمراجع:

- ¹ -مصطفى يوسف كافي، التجارة الالكترونية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2010، ص 7.
- ² -عبد الصبور عبد القوي علي مصري، التنظيم القانوني للتجارة الالكترونية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 12.
- ³ -ابراهيم احمد إبراهيم، "التجارة الالكترونية والملكية الفكرية"، مجلة المحاماة، العدد الأول، مصر، 2001، ص 591.
- ⁵ -عزت عبد الحميد البرعي، مذكرات ومحاضرات عن الجوانب الاقتصادية والقانونية المتعلقة بالتجارة الالكترونية والنقود الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات ودور كل منها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (تطبيقات نظرية لعلوم الحاسب الآلي)، مطبعة حمادة، المنوفية، دون سنة نشر، ص 19.
- ⁶ -مشار اليه عند: عبد الوهاب مخلوفي، التجارة الالكترونية عبر الانترنت، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق تخصص: قانون الاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012، ص 27.
- ⁷ -هدى حامد قشقوش، الحماية الجنائية للتجارة الالكترونية عبر الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص 12.
- ⁸ -مشار اليه عند: حورية لشهب، "النظام القانوني للتجارة الالكترونية (دراسة مقارنة)"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث والعشرون، الصادرة عن جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2011، ص 33.
- ⁹ - قانون رقم 05-18 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 هـ الموافق لـ 10 مايو سنة 2018، يتعلق بالتجارة الالكترونية، ج ر ج عدد 28، بتاريخ 30 شعبان عام 1439 هـ الموافق لـ 16 مايو سنة 2018.
- ¹⁰ -عبد الصبور عبد القوي علي مصري، مرجع سابق، ص 42.
- ¹¹ -المرجع نفسه، ص 42.
- ¹² -عبد الوهاب مخلوفي، مرجع سابق، ص 33.
- ¹³ -عزة علي محمد الحسن، الإطار القانوني والتشريعي للتجارة الالكترونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية القانون، جامعة الخرطوم، السودان، 2005، ص 23.
- ¹⁴ -عادل يوسف عبد النبي الشكري، "الجريمة المعلوماتية وأزمة الشرعية الجزائرية"، مقال متوفر على الموقع التالي: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=29515>، تم الاطلاع بتاريخ: 2017/04/15 ص 112.
- ¹⁵ - صغير يوسف، الجريمة المرتكبة عبر الانترنت، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص: القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2013، ص 7.
- ¹⁶ -قورة نائلة، جرائم الحاسب الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص 21.

- ¹⁷ _ مشار اليه لدي: يونس عرب، دليل امن المعلومات والخصوصية، الجزء الأول، جرائم الكمبيوتر والانترنت، اتحاد المصارف العربية، 2002، ص 213.
- ¹⁸ _ الهيبي محمد حماد، التكنولوجيا الحديثة والقانون الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 152.
- ¹⁹ _ السعيد كامل، جرائم الكمبيوتر والجرائم الأخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 225، 324.
- ²⁰ _ احمد خليفة الملط، الجرائم المعلوماتية، دار الفكر الجامعي، طبعة 3، الإسكندرية، 2006، ص 72.
- ²¹ _ حكيم سياب، "السمات المميزة للجرائم المعلوماتية عن الجرائم التقليدية"، مقال متوفر على الموقع التالي: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/20/1/1/4425>، تم الاطلاع بتاريخ: 2017/04/17، ص 219.
- ²² _ تجدر الإشارة هاهنا انه يوجد بعض أنواع الجرائم المعلوماتية التي لا تستوجب لارتكابها ضرورة استعمال الشبكة العنكبوتية ومثال ذلك عندما يقوم موظف معين مرخص له باستعمال حاسوب مؤسسة ما بسرقة البيانات المخزنة على ذلك الجهاز واستعمالها بطريقة غير مشروعة.
- ²³ _ نهلا عبد القادر المومني، الجرائم المعلوماتية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، طبعة ثانية، عمان، 2001، ص 54.
- ²⁴ _ محمد عبيد الكعبي، الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة، ص 4.
- ²⁵ _ عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الالكترونية، الكتاب الثاني: الحماية الجنائية للتجارة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2002، ص 29.
- ²⁶ _ عبد الحليم رمضان، الحماية الجنائية للتجارة الالكترونية (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 54.
- ²⁷ _ حسين بن سعيد بن سيف الغافري، "الجرائم الواقعة على التجارة الالكترونية"، مقال منشور على الموقع التالي: www.minshawi.com، تم الاطلاع بتاريخ: 2017/04/22، ص 43.
- ²⁸ _ لانشاء مواقع وهمية يقوم القراصنة بالحصول على البيانات المتعلقة بالمواقع الاصلية من خلال الشبكة العنكبوتية، ومن ثمة انشاء موقع وهمي مع تعديل البيانات الكاملة التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة، في ذات الموقع الأصلي حتى لا يظهر وجود ازدواج في المواقع، وعلى إثر ذلك يبدو الموقع الأصلي كأنه الموقع الجديد. لمزيد من المعلومات انظر: جميل عبد الباقي الصغير، الحماية الجنائية والمدنية لبطاقات الائتمان الممغنطة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 37.
- ²⁹ _ حسين بن سعيد بن سيف الغافري، مرجع سابق، ص 44.
- ³⁰ _ المرجع نفسه، ص 45.